اتحاد القارة العجوز أجل محادثاته معها لأربعة أشهر أخرى على الأقل

أوروبا توبخ تركيا.. والاحتجاجات تعود إلى أنقرة واسطنبول

■ سبند لجير: القرار منح أردوغان فترة مناسبة لبيان كيفية التعامل مع الحقوق الأساسية للمواطنين

■ الشرطة تستخدم القوة لتفريق متظاهرين غاضبين للإفراج عن قاتل إيتيم

جانب من احتجاجات تركيا

عواصم - «وكالات»: وبخ الاتحاد الأوروبي تركيا بسبب قمع المظاهرات المناهضة للحكومة مؤجلا جولة جديدة من محادثات انضمامها الى الاتحاد أربعة اشهر على الأقل لكنه قال إن طريق نيل العضوية لا يزال مفتوحا في وقت اجتاحت فيه موجة جديدة من الاحتجاجات انقرة واسطنبول.

ولاقت الخطوة الأوروبية -التي نوقشت مسبقا مع تركيا- رد فعل فاترا من انقرة وحالت دون وقوع ازمة في العلاقات بينهما.

وكان من المخطط ان يفتح الاتحاد الاوروبي صفحة جديدة في المحادثات مع تركيا امس لإحياء مسعاها للانضمام الى الاتحاد الأوروبي والذي جمد تقريبا منذ ثلاث سنوات.

لكن المانيا ومعها النمسا وهولندا اوقفوا الخطة قائلين ان هذا سيبعث باشارة خاطئة بعد ان قمعت الشرطة المحتجين في المدن التركية.

وايدت حكومات الاتحاد الاوروبي امس الاول مقترحا اوعزت به المانيا بالموافقة على فتح الملف الخاص بالسياسة الاقليمية لكن مع تأجيل انطلاق المحادثات رسميا الى ما بعد اصدار المفوضية الاوروبية تقريرها بشان الاصلاحات وحقوق الانسان في تركيا في التاسع من اكتوبر تشرين الاول.

وستجتمع حكومات الاتحاد الاوروبي مجددا بعد صدور التقرير لتحديد موعد للمحادثات في ضوء ما سيأتي فيه بشان سلوك تركيا.

وقال مايكل سبندلجير وزير خارجية النمسا إن اتفاق الاتحاد الاوروبي اعطى تركيا «فترة مناسبة لبيان كيفية التعامل مع الحقوق الاساسية للمواطنين وكيفية تعاملها مع حق التظاهر وحق حرية التعبير.»

وقال في فيينا «من وجهة نظري هذا ضروري جدا لأنه ينبغي الا تكون لدينا معايير مزدوجة في الاتحاد الاوروبي. لدينا قيم اوروبية وهذا يشمل ان تحترم الحقوق الاساسية للمواطنين.»

واجتاحت احتجاجات المدن التركية بعد ان استخدمت الشرطة الغازات المسيلة للدموع ومدافع المياه لتفريق مظاهرة مناهضة لإعادة تطوير ميدان في اسطنبول. وقتل اربعة اشخاص واصيب نحو 7500 شخص خلال اسبوعين من الاشتباكات مع الشرطة.

وامس الاول توافدت أعداد من المحتجين الأتراك إلى الساحات في العاصمة أنقرة ومدينة إسطنبول بعد سماعهم نبأ إطلاق سراح ضابط شرطة اتهم بالتسبب بوفاة أحد المتظاهرين في العاصمة منذ أسبوعين أثناء المظاهرات ضد حكومة رجب طيب أردوغان.

وكانت عائلة القتيل رفعت دعوى قضائية وحثت الحكومة على إجراء تحقيق فوري. وقال نائب رئيس الوزراء بولنت أرينك إن إطلاق سراح الضابط تم بضمان استكمال التحقيقات.

ووقعت مصادمات بين شرطة مكافحة الشغب ومتظاهرين في أنقرة حيث استخدمت الشرطة مساء أمس الاول خراطيم المياه والهري لتفريقهم.

وفي إسطنبول تجمع أكثر من ألفي شخص مساء امس الاول قرب ميدان تقسيم تنديدا بقرار القضاء الإفراج عن شرطي متهم بقتل متظاهر، وفق وكالة الصحافة الفرنسية.

وهتف المتظاهرون لأكثر من ساعة «نريد محاسبة القتلة» و«من أجل إيتيم، من أجل العدالة» و«كتفا بكتف ضد الفاشية». وجلس مئات منهم في مواجهة عشرات من عناصر شرطة مكافحة الشغب منعوهم من الوصول إلى وسط ميدان تقسيم.

ومثل شرطي تركي يوم الاثنين أمام المحكمة لإصابته بالرصاص متظاهرا قضى متأثرا بجروحه يدعى إيتيم ساريسولول في الأول من يونيو في أنقرة، لكن المحكمة قررت الإفراج عنه في ظل مراقبة قضائية حتى بدء محاكمته.

وقضى الشاب إيتيم «26 عاما» في 14 يونيو متأثرا بإصابته برصاصة في الرأس. وأظهر شريط مصور بث بشكل واسع على شبكات التواصل الاجتماعي شابا يسقط بشكل مفاجئ أمام شرطي يرتدي خوذة ثم يفر الأخير حاملا سلاحه. وقد خفت حدة المظاهرات في الأيام الأخيرة بعد فترة من الاشتباكات العنيفة، لكن الشرطة أطلقت مدافع المياه لتفريق الآلاف في ميدان تقسيم بإسطنبول يوم السبت واستخدمت الغاز المدمع في اشتباكات مع مجموعات أصغر في الشوارع المحيطة.

كما عقد أردوغان سلسلة من الاجتماعات الحاشدة في أنحاء البلاد منذ بدء الاضطرابات، رافضا المحتجين الذين وصفهم بانهم مخالب لأعداء تركيا، داعيا مؤيديه إلى تأييد حزبه في الانتخابات البلدية المقبلة.

المعارضة تواصل احتجاجاتها المنددة بنتائج الانتخابات

ماليزيا: البرلمان يدشن جلساته بكامل أعضائه .. رغم دعوات المقاطعة

كوالالمبور - «وكالات»: حضر برلمانيو المعارضة الماليزية أولى جلسات البرلمان الجديد الذي انعقد بكامل أعضائه البالغ عددهم 222 نائبا رغم دعوات المقاطعة، في حين تواصلت الاحتجاجات التي تقودها أحزاب المعارضة ضد نتائج الانتخابات الأخيرة في الشارع.

وتطالب المعارضة بإقالة لجنة الانتخابات المركزية، وإعادة الانتخابات في عدد من الدوائر التي تقول إن عمليات تزوير للانتخابات جرت فيها.

ورغم الدعوات التي وجهتها منظمات غير حكومية لممثلي المعارضة لمقاطعة جلسات البرلمان، فإن نواب المعارضة البالغ عددهم 89 نائبا شاركوا امس في جلسة البرلمان الافتتاحية وأدوا خلالها اليمين الدستورية، معللين ذلك بأن المقاطعة ليست ذات فائدة وأن كفاحهم سيكون داخل البرلمان وخارجه.

ووفقا للنائب المعارض خالد عبد الصمد فإن «مقاطعة الجلسات لن تكون ذات جدوى، فالبرلمان سيمضي في إجراءاته، وهناك ما يكفي من الأعضاء لضمان اكتمال النصاب حتى لو لم نحضر الجلسات، فشرعية البرلمان بحسب القانون ليست محل خلاف».

وأضاف أنهم يتنازعون الآن في الناحية الأخلاقية من حيث حصول تزوير في الانتخابات، أما مشكلة النصاب فهي محسومة لكتلة الحكومة التي لديها ما يزيد عن 130 نائبا.

ويرى محللون أن المعارضة لن تلجأ إلى مقاطعة جلسات البرلمان، بل إنها ستحرص على حضورها.

وقال رئيس التحرير السابق لوكالة الأنباء الوطنية «برناما» ازمان يوغانغ إن المعارضة ستنتهي إذا لم تشارك في البرلمان، وسيفقد أعضاؤها مقاعدهم تلقائيا إذا لم يؤدوا اليمين الدستورية خلال ستة أشهر وفقا للدستور والأعراف البرلمانية المتبعة في ماليزيا.

وأضاف أنه ورغم حالة الاستقطاب العرقي وتبادل الاتهامات بالمسؤولية عن ذلك بين المعارضة والحكومة، فإن جلسة الامس مرت بشكل طبيعي بعدما استجاب نواب المعارضة لدعوات رئيس البرلمان إلى ضرورة أداء اليمين وحضور الجلسات.

وتوقع يوغانغ أن يكون أداء المعارضة في هذه الدورة أقوى من سابقتها نظرا للزيادة الكبيرة التي حصلت عليها خصوصا الأقلية الصينية. كما أن استعداد الحكومة للتعاون في عدد من الملفات المتعلقة بمكافحة الفساد والتوازن في سن القوانين وعدم التعسف في استعمال السلطة، سيرتقي بالممارسة الديمقراطية في البلاد. خارج البرلمان تظاهر المئات من أنصار المعارضة تقودهم مجموعات أطلقت على نفسها «5/5 الأسود»، في إشارة إلى تاريخ إجراء الانتخابات الأخيرة في الخامس من مايو الماضي، مطالبين بإقالة لجنة الانتخابات وإعادة إجرائها في الدوائر التي قيل إنها شهدت تزويرا.

وحاول المحتجون اقتحام مبنى البرلمان من خلال اختراق الطوق الأمني المضروب حوله، إلا أن عناصر الشرطة منعتهم مما أدى إلى وقوع اشتباكات استمرت لنحو ساعة واحدة وأسفرت عن اعتقال عشرات المحتجين.

وعن استمرار الاحتجاجات، قال النائب عبد الصمد إن المظاهرات التي انطلقت في البلاد ليست بتوجيه من نواب المعارضة وأحزابها، بل هي استجابة للغضب الشعبي، بعد أن أدرك الشعب أنه خدع. ولفت الانتباه إلى أن المعارضة حصلت على نسبة 51 في المئة من الأصوات. وأضاف أن الناس يتظاهرون ليعلنوا عن عدم رضاهم عن طريقة سير الانتخابات، وتساءل «كيف يمكن لأقلية أن تشكل الحكومة؟ نريد أن لا تتكرر هذه المشكلة وأن نحصل على انتخابات نزيهة وأن لا نخدع مرة أخرى».

الشرطة فرضت طوقا أمنيا حول البرلمان

كان ينظر في عدد من القضايا بالعنف الطائفي والمذهبي

باكستان: «طالبان» تهاجم كبير قضاة المحكمة العليا في «السند»

■ 8 قتلى في الانفجار وإصابة باقر بجروح خطيرة

اسلام اباد - «وكالات»: قتل 8 أشخاص على الأقل في هجوم استهدف قاضيا أصيب فيه بجروح خطيرة في أحد أحياء كراتشي في باكستان امس.

وانفجرت القنبلة عند عبور موكب القاضي مقبول باقر الذي كان يرافقه بعض رجال الشرطة وبعض العسكريين.

ويعتبر باقر من كبار القضاة في المحكمة العليا لإقليم السند، وهو معروف بنزاهته، وكان في السابق مكلفا بقضايا الإرهاب.

وأوضح أحد مسؤولي الشرطة المحلية أن القاضي باقر أصيب بجروح خطيرة نقل على أثرها إلى المستشفى.

وكانت القنبلة قد زرعت في دراجة نارية وتركت على الطريق ثم فجرت عن بعد لدى مرور سيارة القاضي.

ويقول مراسلون من إسلام آباد إن القاضي باقر يعتبر من أحد كبار قضاة محكمة السند العليا، وهو ينتمي للمذهب الشيعي، وكان ينظر في عدد من القضايا التي تتعلق بأعمال العنف الطائفي والمذهبي التي تشهدها باكستان.

وكان من المقرر أن يصدر حكم غيابا في عدد من القضايا المتعلقة بالجماعات السنية المتشددة، التي تتصدرها حركة طالبان باكستان، ولاشكر جنقوي التي تقف خلف أعمال العنف التي يتعرض لها المسلمون الشيعة في باكستان.

وأكد مصدر أمني أن القاضي قد تلقى تهديدات بالقتل خلال الفترة الماضية من أشخاص مجهولين. وكإجراء إحترازي قامت الشرطة بتزويده بعدد من حافلات الحراسة لحمايته.

وقد أعلنت حركة طالبان باكستان على لسان المتحدث الرسمي لها إحسان الله أحسن المسؤولية عن الهجوم، وقالت إن القاضي كان ينظر في عدد من القضايا التي تخص طالبان ولم يكن منصفا.

ويقارب عدد سكان كراتشي - العاصمة المالية للبلاد وكبرى مدن إقليم السند - 18 مليون نسمة، وتشهد أعمال عنف باستمرار مرتبطة بالنزاعات السياسية والإثنية.

وتسببت أعمال العنف في كراتشي في مقتل ألفي شخص خلال العام الماضي فقط، ويشكل هذا رقما قياسيا بالنسبة إلى السنوات العشرين الماضية.

القاضي باقر محمولا الى المستشفى عقب الهجوم

أستراليا: رود يطيح بجيلارد ويستعيد رئاسة الوزراء

كانبيرا - «وكالات»: أطاح رئيس وزراء استراليا السابق كيفن رود امس برئيسة الحكومة الحالية جوليا جيلارد في تصويت أجراه حزب العمال مما يعني استعادته المنصب في وقت لا يتبقى فيه على الانتخابات سوى أقل من ثلاثة أشهر.

وجاء تصويت نواب حزب العمال بعد أشهر من التكهنات أذكتها استطلاعات للرأي أشارت الى احتمال حدوث هزيمة منكرة لحزب العمال في الانتخابات امام المعارضة المحافظة بقيادة توني ابوت. وجاءت عودة رود لرئاسة الوزراء بعد نحو ثلاث سنوات من تركه المنصب الذي حصلت عليه جيلارد وجعلها أول امرأة تتولى رئاسة وزراء استراليا وعقب محاولتين فاشلتين لتولي القيادة كانت اخراهما في مارس آذار.

وانتخب رود رئيسا للوزراء في نوفمبر عام 2007 وساعدت حكومته استراليا في تجنب الكساد خلال الأزمة المالية العالمية على الرغم من مواجهته صعوبات لتمرير إصلاحات مهمة من خلال البرلمان. وفاز رود في اقتراع نواب حزب العمال بحصوله على 57 صوتا مقابل 45 صوتا.

الصين: 27 قتيلاً باشتباكات في شينجيانغ

بكين - «وكالات»: قالت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» إن عصابات مسلحة بالمدي هاجمت مركزا للشرطة ومبنى للحكومة المحلية امس في إقليم شينجيانغ في أقصى غرب الصين مما أسفر عن سقوط 27 قتيلا في اشتباكات مع الشرطة.

وكانت الاضطرابات في المنطقة التي يسكنها عدد كبير من أقلية اليوغور المسلمة هي الأعنف منذ يوليو 2009 عندما قتل نحو 200 شخص في أعمال شغب بين اليغور والصينيين العرقيين في أورومتشي عاصمة الإقليم.

وقالت شينخوا إن اضطرابات الأمس اندلعت الساعة السادسة صباحا تقريبا في بلدة لوكوتشون على بعد نحو 200 كيلومتر إلى الجنوب الشرقي من أورومتشي.

ونقلت شينخوا عن مسؤولين إقليميين في الحزب الشيوعي قولهم إن عصابات هاجمت مراكز الشرطة في لوكوتشون ومبنى الإدارة المحلية وموقعا للبناء وطعنوا أشخاصا وأضرموا النيران في مركبات للشرطة. ونقلت شينخوا عن المسؤولين قولهم إن تسعة من رجال الشرطة وحراس الأمن وثمانية مدنيين قتلوا قبل أن تقتل الشرطة عشرة من المهاجمين بالرصاص.

ولم يتضح على الفور سبب الهجمات. وينتقد الكثير من اليوغور وهم مسلمون يتحدثون اللغة التركية القيود التي تفرضها الحكومة الصينية على ثقافتهم ولغتهم ودينهم.

وتقول الصين إنها تمنح اليوغور حريات واسعة النطاق وتتهم متطرفين بأن لديهم نزعة انفصالية.

أوباما وكرزاي يتفقان على التفاوض مع «طالبان»

واشنطن - «وكالات»: قال البيت الأبيض إن الرئيس الأمريكي باراك اوباما والرئيس الأفغاني حامد كرزاي ناقشا امس الاول محادثات السلام المتعثرة مع حركة طالبان مع سعي المسؤولين الأمريكيين إلى إعادة المحادثات إلى مسارها.

وقال بيان للبيت الأبيض ان أوباما وكرزاي عقدا مؤتمرا عبر دائرة تلفزيونية مغلقة تباحثا فيه أيضا بشأن الخطط الأمريكية والأفغانية لتسليم مهام الأمن للقوات الأفغانية مع سعي القوات الأمريكية للخروج بنهاية عام 2014. وكان هجوم لمقاتلي طالبان يوم الثلاثاء قد ألقى ظلالا من الشك على مساعي محادثات السلام. فقد هاجموا مباني رئيسية قرب قصر الرئاسة الافغانية في كابول ومقرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وقال بيان البيت الأبيض «أعاد الزعيمان تأكيد أن عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان هي أضمن سبيل لانهاء العنف وضمان استقرار دائم في افغانستان والمنطقة.»

وأضاف البيان قوله «إنهم كررا تأييدهما لإقامة مكتب في الدوحة بغرض المفاوضات بين مجلس السلام الأعلى وممثلين مأذونين عن طالبان.» وناقش الزعيمان نقل قيادة العمليات من حلف شمال الاطلسي إلى قوات الأمن الأفغانية في وقت سابق من هذا الشهر وأهمية جهود المصالحة التي يقودها الأفغان والاستعدادات لانتخابات الرئاسة الافغانية في عام 2014 والتفاوض بشأن اتفاقية أمنية ثنائية.

«الأمن» يوافق على نشر قوات دولية في مالي

نيويورك - «وكالات»: وافق مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة على نشر 12.600 من قوات حفظ سلام تابعة للمنظمة الدولية في مالي بدءا من الأول من يوليو المقبل.

وقال سفير بريطانيا لدى الامم المتحدة ان هناك «إجماعاً» لقوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة لتولي المسؤولية من العملية التي تقودها أفريقيا. وسيتم نشر قوة الامم المتحدة الجديدة، والمعروفة باسم «مينوسما» خلال الصيف الحار من أجل توفير الأمن للانتخابات الرئاسية المقررة في 28 يوليو.

وتتواصل بعض الاشتباكات بين جماعات المتمردين الإسلاميين والطوارق، وفقا لمبعوث الامم المتحدة الى مالي، ألبرت كويندرز.

وأضاف كويندرز أنه سيكون هناك «تحديات كبيرة» لاجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

البرازيل: النقابات تدخل على خط الاحتجاجات

برازيليا - «وكالات»: اعلنت النقابات الكبرى البرزايلية امس الاول اضرابا في 11 يوليو لتنضم بذلك وللمرة الاولى الى حركة الاحتجاجات التاريخية التي تضرب البرزايل منذ اسبوعين.

وقال باولو بيريرا دا سلفا، رئيس نقابة فورسا عشية لقاء بين النقابيين والرئيسة ديلما روسيف في برازيليا، ان «النقابات الخمس الكبرى ستشارك في الاضراب بالاضافة الى نقابات اخرى صغيرة ولكن لن يكون اضرابا عاما».

واضاف ان الحركة البرازيلية للفلاحين بدون ارض «سوف تنضم» الى التعبئة. واوضح «سوف نعبر عن انتقاداتنا حيال السياسة الاقتصادية للحكومة وسوف نتظاهر ضد التضخم».

واشار الى ان النقابات سوف ترفع مطالب مثل تقليل ساعات العمل اليومي واعادة تقييم معاشات التقاعد والاستثمارات الكبرى في قطاعي الصحة والتعليم.

واشارت النقابات في بيان الى أن اضرابها ليس له اية علاقة مع الدعوات لشل البلاد في الاول من يوليو والتي تتداولها المواقع الاجتماعية.